تمثيل شمال شرق سوريا في الانتقال السياسي

رؤى المكوّنات المحليّة حول الإدارة الذاتيّة ومستقبل المنطقة بين المطالب التفاوضيّة والتحدّيات الداخليّة

إعداد

سقراط العلو

منظمة العدالة من أجل الحياة

جميع الحقوق محفوظة ©

شباط فبراير ٢٠٢٥

بالشراكة مع

Baytna | بيتنـــا

إنّ الآراء الواردة في هذه الورقة لا تعكس بالضرورة وجهة نظر

منظمة العدالة من أجل الحياة وبيتنا

منظمة العدالة من أجل الحياة هي منظمة سورية غير حكومية وغير ربحية عاملة في شمال شرق سوريا منذ العام ٢٠١٥، مرخصة في ألمانيا منذ العام ٢٠١٩ وفي فرنسا منذ العام ٢٠٢٣.

ضمن رسالة المنظمة المتمثلة بالسعي بشكل تشاركي لتعزيز حقوق الإنسان والحوار وتعزيز الحريّات في سوريّة من خلال التوثيق والمناصرة والوصول وجهود بناء قدرات المجتمعات والمنظّمات، تعمل المنظمة على مسارين استراتيجيين قابلة للتعديل كل ثلاث أعوام، تتلخص في تعزيز العدالة والدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا وتعزيز حق السوريين والسوريات بالمشاركة السياسية والمدنية.

المحتويات

مَدخل..... 6

ثانياً: الأهميّة..... 9

ثالثاً: الأهداف..... 10

رابعاً: مصادر البيانات 11

خامساً: النتائج..... 12

التصورات والمخاوف من السلطة المركزية الجديدة في دمشق..... 12

الحسكة 12

دير الزور..... 12

الرقة..... 13

القامشلي..... 13

خلاصة..... 13

تقييم أداء الإدارة الذاتية خلال السنوات الماضية 13

الحسكة 13

دير الزور..... 14

الرقة..... 14

القامشلي..... 14

خلاصة..... 14

الموقف من التفاوض مع حكومة دمشق تحت مظلة الإدارة الذاتية أو بشكل مستقل 15

الحسكة 15

دير الزور..... 15

الرقة..... 15

القامشلي..... 16

خلاصة..... 16

اللامركزية ومستقبل الحكم في سوريا 16

الحسكة 16

دير الزور..... 16

الرقة..... 17

القامشلي..... 17

خلاصة 17

توزيع الموارد والثروات بشكل عادل بين تجربة الإدارة الذاتية والتطلعات المستقبلية 17

الحسكة 17

دير الزور 18

الرقة 18

القامشلي 18

خلاصة 19

الموقف من قوات قسد، ومطلب الإدارة الذاتية ضمها لوزارة الدفاع ضمن نظام حكم لامركزي 19

الحسكة 19

دير الزور 20

الرقة 20

القامشلي 20

خلاصة 21

الموقف من احتمال مواجهة مسلّحة بين حكومة دمشق وقوّات قسد 21

الحسكة 21

دير الزور 21

الرقة 22

القامشلي 22

خلاصة 22

التطلّعات والتّوصيات بحسب كل منطقة 22

الحسكة 22

دير الزور 23

الرقة 23

القامشلي 23

الخاتمة 24

مَدخل

تواجه سوريا في مرحلة ما بعد الحرب تحديات سياسية وأمنية واقتصادية معقدة تعيق جهود إعادة بناء الدولة وضمان استقرارها. ومن أبرز القضايا العالقة في المشهد السوري الحالي وأكثرها إلحاحًا، هي المفاوضات الجارية بين الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، الممثلة بقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وحكومة دمشق الجديدة بقيادة (أحمد الشرع). إذ تمثل هذه المفاوضات اختبارًا حاسمًا لمستقبل البلاد، حيث تسيطر الإدارة الذاتية على مساحة تعادل ربع مساحة سوريا، بما فيها من تنوع عرقي/ ديني، وثروات باطنية وزراعية ومائية، إضافة إلى أنها حدودية مع تركيا والعراق.

وتتمحور مطالب الإدارة الذاتية، بخطوطها العريضة المُعلنة، حول الاعتراف بها ككيان سياسي ضمن سوريا موحدة، وتطبيق نموذج حكم لامركزي موسّع يتيح لها إدارة المناطق الخاضعة لسيطرتها، مع ضمان حصة من الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز. كما تطالب بدمج قوات (قسد) ضمن الجيش السوري مع الحفاظ على هيكليتها المستقلة ودورها الأمني المحلي. في المقابل، ترفض حكومة دمشق هذه المطالب، مؤكدة أن أي شكل من أشكال الحكم الذاتي يشكل تهديداً لوحدة الدولة، وتصر على دمج قسد تحت قيادة وزارة الدفاع بشكل كامل بعد إخراج مقاتلي حزب العمال (PKK) الأجانب، مع السيطرة المركزية على جميع الموارد الوطنية.[1]

وبالرغم من الالتزام المُعلن من الطرفين بمسار التفاوض السلمي، والمناخ الإيجابي لهذا المسار حتى الآن[2]، إلا أن هذه المفاوضات لا تحدث بمعزل عن السياق الداخلي والإقليمي

---

[1]: وساطة غربية تجمع "قسد" بـ"الوطني الكردي"، موقع عنب بلدي، 27 كانون الثاني/ يناير 2025، متوافر على الرابط: https://rb.gy/timm7d

[2]: "رحب بي بالكردية".. مظلوم عبدي يسرد تفاصيل لقائه مع أحمد الشرع، موقع تلفزيون سوريا، 20كانون الثاني/ يناير 2025، متوافر على الرابط: https://www.syria.tv/299789

المعقد. فعلى المستوى الداخلي، تواجه الإدارة الذاتية تحديات متزايدة في كسب تأييد السكان المحليين في المناطق ذات الأغلبية العربية في الرقة ودير الزور والحسكة، والتي شهدت احتجاجات شعبية منذ سقوط النظام تدعم الإدارة السورية الجديدة، وتطالب بخروج قوات (قسد)[3]، وصولاً إلى التظاهر في دمشق لمطالبة إدارة (الشرع) ببسط سيطرتها على تلك المحافظات بالكامل[4].

ولا يقتصر الأمر على المناطق العربية فحسب، فداخل الشارع الكردي هناك انقسام في الموقف السياسي حول التفاوض وتفرد الإدارة الذاتية به. وهو ما يعكسه موقف المجلس الوطني الكردي وأحزابه، التي تطالب بتشكيل وفد كردي موحد يفاوض دمشق على مطالب كردية، وهو أمر يدعمه موقف حكومة (كردستان العراق)، والولايات المتحدة وفرنسا الذين يرعون مساراً تفاوضياً موازياً بين المجلس الوطني والإدارة الذاتية[5] .

أما على المستوى الإقليمي، تواجه الإدارة الذاتية ضغوطاً عسكرية وسياسية من تركيا التي تعتبر قوات (قسد) امتداداً لحزب العمال الكردستاني (PKK)، وموقف متشدد من الأخير يحدد شروط انسحاب عناصره من سوريا بحصول (قسد) على دور قيادي في سوريا[6]. يُضاف إلى ذلك الضغوط الناتجة عن التحولات السياسية الإقليمية والدولية المرتبطة بالانفتاح والتقارب مع الإدارة السورية الجديدة، والذي قد يترجم مع الوقت لدعم موقفها التفاوضي مع (قسد). وبينما تعتمد الإدارة الذاتية بشكل أساسي على دعم الولايات المتحدة وحماية قواتها المتواجدة في سوريا، فإن هذا الدعم يظل عرضة للتغير بناءً على موقف إدارة

---

[3]: على خلفية خروج مظاهرات ضدها.. "قسد" تشن حملة اعتقالات بحي غويران، موقع تلفزيون سوريا، 15كانون الأول/ ديسمبر 2024، متوافر على الرابط: https://www.syria.tv/295573

[4]: اعتصام في ساحة الأمويين في دمشق يطالب بطرد "قسد" من المنطقة الشرقية، موقع جريدة العربي الجديد، 31 كانون الثاني/ يناير 2025، متوافر على الرابط: https://rb.gy/gpsw51

[5]: وساطة غربية تجمع "قسد" بـ"الوطني الكردي"، مرجع سبق ذكره.

[6]: المرجع نفسه.

ترامب في واشنطن[7]، مما يضع الإدارة أمام تحديات إضافية تتعلق باستقرار موقفها التفاوضي.

وفي ضوء تلك التحديات المتعلقة بمستقبل مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، وتركيز غالبية التحليلات على المغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في المسار التفاوضي بين الإدارة الذاتية وحكومة دمشق الجديدة. تهدف هذه الورقة إلى التركيز على الديناميكيات الداخلية المؤثرة في هذا المسار، ودراسة رؤى المكونات المحلية في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية تجاه مطالبها السياسية وموقفها التفاوضي مع دمشق.

كما تسعى إلى تقييم مدى قبول هذه المكونات للإدارة الذاتية كنظام حكم يعبر عن تطلعاتهم، مع تسليط الضوء على رؤيتهم لنظام اللامركزية، ودور قوات قسد، والعدالة في توزيع الموارد، وصولاً إلى تقديم منظور شامل للتحديات الداخلية التي تواجه مستقبل التفاوض بين الإدارة الذاتية والحكومة السورية.

---

[7]: أين تتوزع القوات الأمريكية في سوريا، موقع عنب بلدي، 31 كانون الثاني/ يناير 2025، متوافر على الرابط: https://rb.gy/i7z7wq

ثانياً: الأهميّة

تنبع أهمية هذه الورقة من تسليطها الضوء على علاقة الإدارة الذاتية بالمكونات المحلية التي تدعي تمثيلها، وتبحث في مدى قبول هذه المكونات لسياساتها ومطالبها التفاوضية مع الحكومة السورية الجديدة. وبالتالي فهي تفتح المجال لفهم أعمق للواقع المحلي، وتقييم ديناميكيات التمثيل السياسي والإداري، ومدى توافق رؤية الإدارة الذاتية مع تطلعات السكان المحليين.

ثالثاً: الأهداف

تهدف الورقة لتحقيق ما يلي:

1. تقييم مدى توافق مطالب الإدارة الذاتية مع تطلعات المكونات العرقية والدينية والسياسية في المنطقة.
2. فهم مواقف ومخاوف السكان المحليين من الحكومة السورية الجديدة.
3. تحليل مدى قبول السكان لنماذج اللامركزية المختلفة (الإدارية والموسعة).
4. التعرف إلى آراء السكان حول دمج قوات سوريا الديمقراطية في الجيش السوري، وتأثير ذلك على الأمن المحلي.
5. استقصاء مخاوف السكان من احتمالات المواجهة العسكرية مع الإدارة السورية الجديدة، ومن التهديدات التركية وانسحاب القوات الأمريكية المحتمل.
6. استطلاع تصورات ورؤى المكونات في مناطق الإدارة الذاتية لضمان تمثيل عادل وشامل في إطار التفاوض بين الإدارة الذاتية والحكومة السورية الجديدة.

رابعاً: مصادر البيانات

لتحقيق أهداف الورقة تم الاعتماد على نوعين من البيانات:

1. البيانات الأولية: وتمثلت بنتائج جلسات التركيز، وهي سبع جلسات تركيز عُقدت خلال شهري كانون الأول/ ديسمبر 2024 وكانون الثاني/ يناير 2025 ، موزعة على مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في (دير الزور، الرقة، الحسكة، القامشلي). شارك في كل جلسة عشرة أشخاص يمثلون المجتمع المحلي (وجهاء وشيوخ عشائر)، وممثلون عن المجتمع المدني (المنظمات المحلية العاملة في المنطقة) ونشطاء سياسيون، وممثلون عن النقابات والأحزاب العاملة في المنطقة، مع مراعاة التمثيل الجندري في كل جلسة.
2. المصادر الثانوية: وتمثلت بالتقارير والمواد الإعلامية التي تناولت موضوع التفاوض بين الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا وحكومة دمشق الجديدة، وأبرز نقاط التفاوض، إضافة إلى العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على مسار المفاوضات.

خامساً: النتائج

من خلال النقاشات المعمقة التي دارت في جلسات التركيز، تم التوصل إلى النتائج التالية:

التصورات والمخاوف من السلطة المركزية الجديدة في دمشق

الحسكة

- عبّر المشاركون عن قلقهم من أن السلطة الجديدة قد تكرر سياسات النظام السابق من التهميش والإقصاء، خصوصاً للمكونات العرقية والدينية في شمال وشرق سوريا.
- برزت مخاوف من غياب ضمانات لحماية التنوع الثقافي في المنطقة، بالإضافة إلى تأثير التدخلات الإقليمية (تركيا).
- أشار بعض المشاركين إلى أن السلطة المركزية الحالية تفتقر إلى رؤية شاملة لتمثيل جميع المكونات.

دير الزور

- أبدى المشاركون نظرة إيجابية للحكومة الجديدة ناتجة عن الفرح بإسقاط النظام السابق، مع وجود مخاوف من تهميش المحافظة، ناتجة عن تاريخ طويل من التهميش للمناطق الشرقية في العلاقة مع الحكومات المركزية في دمشق.
- أثيرت مخاوف من تدخل خارجي مباشر (تركي) في شؤون المنطقة، مع قلق خاص من أن سياسات السلطة الجديدة قد تكون مرهونة بالتوازنات الإقليمية.
- طالب البعض بآليات تضمن مشاركة المناطق الشرقية في صنع القرار على المستوى الوطني.

الرقة

- كان المشاركون أكثر تفاؤلاً في مواقفهم تجاه السلطة المركزية، مع الإشارة إلى خطوات إيجابية قامت بها مثل تعزيز الأمن وإعادة بعض الخدمات.
- رغم ذلك، برزت مخاوف من تهميش المناطق المنتجة للموارد ومن أن تتحول السلطة الجديدة إلى نسخة محدثة من النظام السابق.

القامشلي

- ناقش المشاركون مخاوف ترتبط باحتمال استبدال السلطة القديمة بأخرى تحمل ذات سمات المركزية والطائفية.
- أُثيرت تساؤلات حول قدرة السلطة الجديدة على تحقيق العدالة لجميع المكونات، خصوصاً مع تعقيد المرحلة الانتقالية.

خلاصة

عبّر الجميع عن قلق مشترك من عودة المركزية وسوء التمثيل السياسي والتهميش الاقتصادي، مع دعوات لضمان العدالة لكل المناطق. وفي حين كانت الرقة كانت أكثر تفاؤلاً تجاه خطوات السلطة المركزية مقارنة بالحسكة ودير الزور، ركزت القامشلي على البعد الطائفي الناجم عن الخلفية الدينية للسلطة الجديدة.

تقييم أداء الإدارة الذاتية خلال السنوات الماضية

الحسكة

- أثنى المشاركون على دور الإدارة الذاتية في تحقيق الأمن والاستقرار في ظل غياب سلطة مركزية قوية.
- رغم ذلك، انتقدوا أداء الإدارة الذاتية في القطاعات الخدمية (مثل الصحة والتعليم)، وأشاروا إلى ضعف التخطيط في إدارة الموارد والبنية التحتية.
- برزت شكاوى من غياب الشفافية في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.

دير الزور

- كانت الانتقادات أكثر حدة، حيث ركز المشاركون على التمييز في توزيع الموارد بين المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية.
- اعتبروا الإدارة الذاتية سلطة أمر واقع تخدم مصالح فئة محددة، مع إقصاء واضح للعشائر والمجتمعات المحلية.

الرقة

- ركز المشاركون على ضعف الأداء الخدمي، خصوصاً في إعادة إعمار المناطق المتضررة من الصراع.
- أُثيرت قضية الهيمنة الحزبية على الإدارة الذاتية، والتي اعتبرها المشاركون سبباً رئيسياً في ضعف تمثيل المكون العربي.

القامشلي

- أظهر المشاركون مواقف إيجابية نسبية تجاه الإدارة الذاتية، حيث أشاروا إلى نجاحها في فصل الدين عن السياسة وضمان التنوع الثقافي.
- لكنهم انتقدوا ضعف الكفاءة الإدارية في إدارة الموارد، وأكدوا على ضرورة تحسين البنية التحتية.

خلاصة

ضعف الأداء الخدمي والتمييز في توزيع الموارد كان انتقاداً مشتركاً بين المناطق. كلا الحسكة والقامشلي قدّرتا دور الإدارة الذاتية في تعزيز الأمن، بينما ركزت دير الزور والرقة على النقد الحاد للهيمنة الحزبية.

الموقف من التفاوض مع حكومة دمشق تحت مظلة الإدارة الذاتية أو بشكل مستقل

الحسكة

- الأغلبية من المشاركين فضلوا التفاوض تحت مظلة الإدارة الذاتية، معتبرين أنها الجهة الوحيدة القادرة على تمثيل المنطقة وحماية حقوق جميع المكونات، شرط أن تُجري الإدارة إصلاحات تضمن مشاركة أوسع للعرب والسريان.
- البعض الآخر أبدى تحفظاً على دور الإدارة الذاتية، لكنه أكد على أن التفاوض بشكل مستقل كجماعات ومجتمعات محلية قد يؤدي إلى ضعف موقف المنطقة أمام الحكومة المركزية.

دير الزور

- الغالبية العظمى من المشاركين رفضوا التفاوض تحت مظلة الإدارة الذاتية، معتبرين أنها لا تمثل المكون العربي ولا تعبر عن مصالح سكان دير الزور.
- دعا المشاركون إلى التفاوض بشكل مستقل كجماعات ومجتمعات محلية، مشيرين إلى أن هذا الخيار يتيح للعشائر العربية طرح مطالبها بوضوح بعيداً عن سياسات الإدارة الذاتية، التي اعتبروها منحازة لمكون واحد.

الرقة

- كان المشاركون أقرب إلى موقف دير الزور بدرجة كبيرة، حيث فضّلوا التفاوض بشكل مستقل عن الإدارة الذاتية، موضحين أن الإدارة لا تحقق تمثيلاً عادلاً للمكون العربي.
- أشار البعض إلى أن الإدارة الذاتية قد تفقد شرعيتها إذا استمرت في تجاهل مطالب المجتمعات المحلية، ما يجعل التفاوض المستقل خياراً أكثر قبولاً لضمان تحقيق مطالب السكان.

القامشلي

- في القامشلي، كان الرأي أكثر ميلاً إلى التفاوض تحت مظلة الإدارة الذاتية، بشرط أن تتبنى الإدارة تمثيلاً حقيقياً لجميع المكونات، خاصة العرب والمسيحيين.
- رأى المشاركون أن الإدارة الذاتية، رغم عيوبها، تمتلك خبرة تنظيمية وسياسية تجعلها أكثر قدرة على التفاوض مع دمشق مقارنة بالجماعات أو العشائر المحلية، التي قد تتعرض لضغوط أو انقسامات.

خلاصة

يظهر انقسام واضح بين المناطق ذات الغالبية العربية (دير الزور والرقة)، التي تفضل التفاوض المستقل لضمان تمثيل مصالحها بشكل أفضل، والمناطق ذات الطابع المتعدد (الحسكة والقامشلي)، التي ترى في الإدارة الذاتية إطاراً للتفاوض بشرط إجراء إصلاحات جوهرية.

اللامركزية ومستقبل الحكم في سوريا

الحسكة

- دعم المشاركون فكرة اللامركزية الموسعة، مؤكدين أنها الحل الأمثل لضمان حقوق جميع المكونات في ظل نظام دستوري قوي.
- أُثيرت الحاجة إلى رقابة دولية لضمان عدم استغلال السلطة اللامركزية من قبل أحزاب أو جهات معينة.

دير الزور

- رفض المشاركون نموذج اللامركزية الموسعة، مشيرين إلى أنها قد تؤدي إلى تقسيم سوريا.
- فضلوا نظاماً مركزياً مع إصلاحات شاملة تضمن إشراك جميع المناطق في صنع القرار.

الرقة

- انقسم المشاركون بين تأييد اللامركزية الإدارية كحد أدنى، ورفض أي نظام يهدد وحدة الدولة السورية.
- برزت مخاوف من أن تطبيق اللامركزية قد يعزز النزاعات بين المكونات.

القامشلي

- دعم المشاركون نموذج الفيدرالية، بشرط أن تكون مدعومة بضمانات دولية وقوانين واضحة.
- رأوا أن الفيدرالية قد توفر حلاً لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي.

خلاصة

تباينت المواقف تجاه اللامركزية بين تأييدها كحل لضمان حقوق المكونات (الحسكة والقامشلي)، ورفضها خشية تقسيم البلاد (دير الزور)، بينما انقسمت الآراء في الرقة بين القبول باللامركزية الإدارية والتحفظ على أي نموذج قد يعزز النزاعات.

توزيع الموارد والثروات بشكل عادل بين تجربة الإدارة الذاتية والتطلعات المستقبلية

الحسكة

- أبدى المشاركون رأياً متحفظاً تجاه قدرة الإدارة الذاتية على توزيع الموارد بشكل عادل، مشيرين إلى أنها قدمت بعض المبادرات الإيجابية، لكنها تعاني من غياب الشفافية وضعف في آليات التوزيع. ركزت الانتقادات على التمييز في الخدمات والبنية التحتية بين المناطق الريفية والمراكز الرئيسية.
- اعتبر المشاركون أن اللامركزية الموسعة يمكن أن تسهم في تعزيز عدالة توزيع الموارد، شريطة وجود آليات رقابة شفافة وقوانين دستورية تضمن حقوق جميع

المناطق. أشار البعض إلى أهمية أن تكون هناك سلطة مركزية لضمان عدم استغلال الصلاحيات في الإدارات المحلية.

دير الزور

- كان النقد حاداً تجاه الإدارة الذاتية، حيث رأى المشاركون أنها فشلت في تحقيق توزيع عادل للموارد، لا سيما في مناطق مثل دير الزور، التي تُعد منتجة للنفط والغاز. وأشاروا إلى أن الموارد تُستخدم بشكل غير متوازن لصالح مناطق أخرى ، مما أدى إلى استمرار التهميش الاقتصادي.
- رفض المشاركون فكرة أن اللامركزية الموسعة قد تحقق عدالة توزيع الموارد، معتبرين أن مثل هذا النظام سيؤدي إلى هيمنة الجهات الأقوى على الموارد دون ضمان توزيعها على المناطق الفقيرة. طالبوا بوجود إدارة مركزية قوية مع إصلاحات لضمان عدالة التوزيع.

الرقة

- عبّر المشاركون عن استيائهم من أداء الإدارة الذاتية في إدارة الموارد، مشيرين إلى أنها تفتقر إلى آليات واضحة وشفافة لتخصيص الموارد بين المناطق. ورأوا أن سكان الرقة يعانون من نقص في الخدمات والبنية التحتية، على الرغم من موارد المنطقة.
- كان الموقف من اللامركزية الموسعة متبايناً، حيث أيد البعض تطبيقها شريطة وضع آليات رقابية صارمة تضمن العدالة، بينما رفض آخرون ذلك، معتبرين أن اللامركزية قد تؤدي إلى زيادة الفجوة بين المناطق الغنية والفقيرة.

القامشلي

- أبدى المشاركون موقفاً أكثر توازناً، حيث أشاروا إلى وجود محاولات من قبل الإدارة الذاتية لتوزيع الموارد بشكل عادل، لكنها تعاني من ضعف التخطيط والكفاءة الإدارية. اقترح المشاركون تحسين الشفافية وزيادة إشراك المكونات المحلية في عمليات تخصيص الموارد.

- أبدى المشاركون تأييداً أكبر لفكرة اللامركزية الموسعة كوسيلة لتحقيق عدالة التوزيع، شرط أن تكون مدعومة بدستور واضح وآليات رقابة فعّالة. كما رأوا أن الفيدرالية يمكن أن تحقق توازناً بين المناطق المختلفة إذا أُديرت بشكل شفاف وعادل.

خلاصة

يتفق المشاركون في جميع المناطق على وجود قصور واضح في قدرة الإدارة الذاتية على تحقيق توزيع عادل للموارد، مع تفاوت في شدة النقد بين المناطق. الحسكة والقامشلي أظهرتا قبولًا مشروطًا بفكرة اللامركزية الموسعة كوسيلة لتعزيز العدالة، بينما رفضت دير الزور والرقة هذا النموذج، معتبرة أن مركزية إصلاحية هي الخيار الأكثر ضمانًا لتحقيق عدالة توزيع الموارد.

الموقف من قوات قسد، ومطلب الإدارة الذاتية ضمها لوزارة الدفاع ضمن نظام حكم لامركزي

الحسكة

- أبدى المشاركون تقييمًا إيجابياً نسبياً لأداء قسد، حيث اعتبروها عامل استقرار أمني خلال السنوات الماضية، خاصة في ظل تهديدات تنظيم داعش والتوترات الإقليمية. رغم ذلك، انتقد البعض طريقة تعامل قسد مع السكان المحليين، لا سيما التجنيد الإجباري وغياب إشراك المجتمعات المحلية في صنع القرار الأمني.
- أكد المشاركون أن المنطقة بحاجة إلى قوات محلية مختلطة تمثل جميع المكونات، بحيث تكون جزءاً من نظام لا مركزي لضمان الأمن المحلي، مع وجود آليات إشراف وطنية لضمان الشمولية وعدم تحول القوات إلى أداة حزبية.

دير الزور

- كان النقد تجاه قسد حاداً، حيث رأى المشاركون أنها تفتقر إلى الشرعية في مناطقهم بسبب سياسات اعتُبرت تمييزية، مثل التجنيد الإجباري والهيمنة الحزبية على القيادة. أشار البعض إلى وقوع انتهاكات خلال العمليات الأمنية، مما زاد من التوتر بين قسد والمجتمعات المحلية.
- أجمع المشاركون على أن المنطقة بحاجة ماسة إلى قوات محلية مستقلة عن قسد، تُدار من قبل العشائر والمجتمعات المحلية لضمان الأمن في حال فُرض نظام حكم لا مركزي. واعتبروا أن قسد ليست مؤهلة لتكون جزءًا من هذه المنظومة بسبب افتقارها للقبول الشعبي في دير الزور.

الرقة

- أظهر المشاركون مواقف مشابهة لدير الزور، حيث عبّروا عن استياء من أداء قسد، مشيرين إلى غياب العدالة في تعاملها مع المجتمعات المحلية. واعتبروا أن قسد تُدار بشكل حزبي يركز على مصالح فئة معينة، مع تجاهل احتياجات السكان العرب.
- شدد المشاركون على ضرورة تشكيل قوات محلية مستقلة تمثل أبناء المنطقة، تكون مسؤولة عن حماية الأمن المحلي في حال فُرض نظام حكم لا مركزي، مع إشراف حكومي عام لضمان التوازن.

القامشلي

- عبّر المشاركون عن تقييم إيجابي نسبي لقسد، معتبرين أنها لعبت دوراً محورياً في حماية المنطقة من تهديدات تنظيم داعش والقوى الإقليمية، خاصة تركيا. رغم ذلك، أشاروا إلى وجود حاجة ملحة لتحسين علاقتها بالمجتمعات العربية والسريانية لضمان قبول أوسع.
- رأى المشاركون أن وجود قوات محلية مختلطة تمثل جميع المكونات سيكون ضرورياً في نظام لا مركزي، على أن تظل قسد جزءاً من هذه المنظومة بشرط إعادة هيكلتها لضمان الشمولية وعدم انفراد مكون واحد بالسيطرة.

خلاصة

تختلف الآراء حول أداء قسد بين المناطق، حيث أظهرت الحسكة والقامشلي تقييماً إيجابياً نسبياً لدورها الأمني، بينما كانت الانتقادات أكثر حدة في دير الزور والرقة بسبب السياسات التي اعتُبرت تمييزية. هناك إجماع على أهمية وجود قوات محلية مختلطة لضمان الأمن في حال فُرض نظام لا مركزي، مع اختلاف في التفاصيل: الحسكة والقامشلي تقبلان بوجود قسد كجزء من هذه المنظومة بشرط إصلاحها، بينما ترفض دير الزور والرقة هذا الدور، مطالبتان بتشكيل قوات مستقلة تمامًا عن قسد.

الموقف من احتمال مواجهة مسلّحة بين حكومة دمشق وقوّات قسد

الحسكة

رفض المشاركون خيار المواجهة المسلحة، مؤكدين أن التصعيد سيزعزع الاستقرار ويخلق فراغاً أمنياً قد تستغله تركيا أو التنظيمات الإرهابية. كما شددوا على أن الحوار هو الحل الأفضل، مع دعوة المجتمع الدولي للتدخل لضمان التهدئة، مع الحفاظ على مكتسبات الأمن والاستقرار التي حققتها الإدارة الذاتية.

دير الزور

أعرب المشاركون عن قلقهم العميق من أن مناطقهم ستكون المتضرر الأكبر في حال وقوع المواجهة، نظراً لقربها من خطوط التماس. وأكدوا أن المجتمعات المحلية ترفض الصدام المسلح تماماً وتفضل أي حل سياسي يضمن تجنب التصعيد، مع مخاوف من أن يؤدي الصراع إلى تفاقم الفقر وعدم الاستقرار.

الرقة

كان الموقف مشابهاً لدير الزور، حيث رفض المشاركون المواجهة العسكرية بشدة، مع تأكيدهم أن التصعيد سيؤثر سلباً على جهود إعادة الإعمار ويزيد من معاناة السكان. دعا المشاركون إلى حلول سلمية لتجنب النزوح والفوضى التي قد تنتج عن الصدام.

القامشلي

رغم رفض المشاركين للمواجهة، أشاروا إلى استعداد المجتمعات الكردية لدعم قسد إذا فُرضت المواجهة كخيار أخير. وأكدوا على أن الحوار مع دمشق يظل الخيار الأفضل، مع الدعوة إلى تدخل دولي للضغط على جميع الأطراف لتجنب الصراع.

خلاصة

رفضت جميع المناطق المواجهة المسلحة بين قسد وحكومة دمشق، باعتبارها كارثية على السكان المحليين. وبرزت مخاوف كبيرة في دير الزور والرقة من التداعيات المباشرة على مجتمعاتهم، بينما شددت الحسكة والقامشلي على أهمية الحوار كبديل وحيد للتصعيد، مع استعداد القامشلي لدعم قسد إذا تطلب الأمر الدفاع عن المكتسبات الأمنية والسياسية.

التطلّعات والتّوصيات بحسب كل منطقة

الحسكة

في الحسكة، كان المشاركون أكثر ميلاً إلى الدعوة لإصلاح الإدارة الذاتية بدلاً من رفضها، مع التركيز على ضرورة تعزيز الشفافية في إدارة الموارد والخدمات. وطالبوا بتحسين قطاعات الصحة والتعليم بشكل عاجل، مع توفير تمثيل حقيقي للمكونات العربية والسريانية داخل مؤسسات الإدارة. كما عبّروا عن تطلعهم إلى استدامة الأمن والاستقرار من خلال إجراء إصلاحات حقيقية تعزز الثقة بالمؤسسات، مع دعوة واضحة للحصول على اعتراف دولي بالإدارة الذاتية كجزء من الحل السياسي في سوريا.

دير الزور

في دير الزور، كان الموقف أكثر حدة تجاه الإدارة الذاتية، حيث أبدى المشاركون رفضاً صريحاً لاستمرار وجودها بصيغتها الحالية. ورأى الكثيرون أن الوقت قد فات لإصلاح الإدارة الذاتية، مشيرين إلى أنها أخفقت في تقديم نموذج حكم عادل وشامل للمجتمعات المحلية، لا سيما المكون العربي والعشائري. كما أكد المشاركون أن الإدارة الذاتية تمارس سياسات إقصائية، مع سيطرة واضحة للقيادات الحزبية، مما يعمّق التهميش. وطالبوا بإلغاء نموذج الإدارة الذاتية واستبداله بإدارة محلية جديدة تعكس تطلعات سكان دير الزور، مع التركيز على إشراك المجتمعات المحلية في إدارة مواردهم بشكل مباشر، خاصة النفط والغاز.

الرقة

في الرقة، كان هناك موقف مشابه لدير الزور، حيث عبّر المشاركون عن رفضهم لاستمرار وجود الإدارة الذاتية. ورأوا أنها فقدت شرعيتها في أعين السكان بسبب ما وصفوه بسياسات التهميش والتمييز ضد المكون العربي. وأشاروا إلى أن الإصلاحات لن تكون كافية لتغيير الصورة الحالية للإدارة الذاتية، ودعوا إلى تشكيل إدارة جديدة بقيادة محلية تركز على إعادة إعمار المنطقة وخلق فرص عمل للشباب. كما ركز المشاركون على أهمية التنمية الاقتصادية والبنية التحتية، لكنهم أكدوا أن الإدارة الذاتية لم تعد قادرة على تلبية هذه الاحتياجات.

القامشلي

في القامشلي، كان الموقف أقل حدّة مقارنة بدير الزور والرقة. عبّر المشاركون عن دعم مشروط للإدارة الذاتية، مع التأكيد على ضرورة إجراء إصلاحات جوهرية لتحسين تمثيل المكونات المختلفة في مؤسساتها. طالبوا بتحقيق توازن سياسي أكبر بين المكونات، مع تعزيز الشفافية في إدارة الموارد والخدمات. كما شددوا على أهمية استدامة الأمن والاستقرار، مع تطلعهم إلى اعتراف دولي بالإدارة الذاتية لتحسين موقفها التفاوضي مع دمشق.

الخاتمة

أظهرت جلسات التركيز أن مكونات مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، رغم اختلافاتها العميقة حول قضايا التمثيل السياسي والأمني، تتشارك مخاوف جوهرية تتعلق بمستقبل المنطقة. إذ برز توافق عام حول ضرورة تطبيق نظام لا مركزي يضمن العدالة في توزيع السلطة والثروات، ويتيح لكل منطقة إدارة شؤونها وفق خصوصياتها، مع التخوف من استمرار التهميش كما كان الحال في ظل النظام المركزي التقليدي.

إلا أن هذه التطلعات اصطدمت بخلاف رئيسي حول الموقف من الإدارة الذاتية وقوات قسد، التي اعتبرها بعض المشاركين، خاصة في الحسكة والقامشلي، نموذجاً قابلاً للإصلاح إذا ما تم تعزيز الشفافية وضمان تمثيل جميع المكونات بشكل عادل. في المقابل، كان الرفض أكثر حدة في دير الزور والرقة، حيث رأى المشاركون أن الإدارة الذاتية فشلت في تحقيق العدالة والتوازن، معتبرين أنها تُدار بشكل غير منصف يخدم مكوناً معيناً على حساب المكونات الأخرى، وبالتالي لا يمكن إصلاحها ضمن إطارها الحالي.

هذا التباين انعكس أيضاً على الموقف من اللامركزية الموسعة، خاصة في ظل احتمال استمرار الإدارة الذاتية وقسد بذات النهج في حال التوصل إلى اتفاق مع دمشق. بينما رأى البعض أن نظاماً لامركزياً قد يوفر آليات قانونية ورقابية تمنع استغلال السلطة، عبّر آخرون عن مخاوف من أن يكون هذا الاتفاق مجرد إعادة شرعنة للإدارة الذاتية بشكلها الحالي، مما قد يؤدي إلى تكريس الهيمنة الحزبية على حساب التمثيل العادل.

تعكس هذه النتائج التحديات الكبرى التي تواجه مستقبل التوافق السياسي في شمال وشرق سوريا، لا سيما في ظل استمرار الإدارة الذاتية وقسد في التفاوض باسم المنطقة ضمن مطالب تفاوضية تتمحور حول الاعتراف بها وضمان استمراريتها. إذ يتطلب الوصول إلى نظام لامركزي مستدام، وفق رؤية الإدارة الذاتية، إصلاحات هيكلية وجذرية في بنيتها السياسية والعسكرية، خاصة فيما يتعلق بآليات التمثيل وإدارة الموارد. لكن يبقى مستقبل هذه الإصلاحات والتوافقات غير محسوم، ومعه مستقبل المنطقة، الذي يبدو رهنًا بإجابات جملة من الأسئلة:

- هل تستطيع الإدارة الذاتية إجراء إصلاحات حقيقية تعزز شرعيتها لدى جميع المكونات، أم أنها ستواجه مزيداً من التحديات الداخلية؟
- إلى أي مدى يمكن لدمشق القبول بنظام لا مركزي يحقق مشاركة فعلية دون أن يكون مجرد إعادة إنتاج للسلطة المركزية؟
- كيف يمكن تحقيق توازن في توزيع الموارد والسلطة يمنع احتكار جهة معينة للقرار، سواء من قبل الإدارة الذاتية أو الحكومة السورية؟
- في حال فشل التفاوض، هل تتجه المنطقة نحو صدام مسلح جديد، وكيف ستؤثر الانقسامات الداخلية على أي مواجهة محتملة؟
- هل ستترك التوافقات الدولية والإقليمية هامشاً زمنياً كافياً للإصلاح واستعادة ثقة المكونات، أم أن التحولات السياسية المتسارعة ستفرض على الإدارة الذاتية الانكفاء جغرافياً وسياسياً لحدود المناطق ذات الكثافة الكردية، ومطالبها؟

لا تزال هذه الأسئلة وغيرها مفتوحة على سيناريوهات متعددة، تعكس حالة عدم اليقين التي تحيط بمستقبل التفاوض وشكل الحكم في شمال وشرق سوريا، في ظل ضغوط داخلية وإقليمية قد تعجّل أو تعرقل أي عملية إصلاحية حقيقية.